التدفق الاخباري الدولي
مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم

محمد نجيب الصرايره
قسم الصحافة والاعلام ـ جامعة اليرموك

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة مشكلة التدفق الاخباري الدولي في بعديها التاريخي والفلسفي . فقد برزت هذه المشكلة بشكل واضح خلال الستينات، واستمرت حتى يومنا هذا ، دون التوصل الى حلول تعالج قضية توزيع الاخبار، تقبلها الاطراف المختلفة للنظام الدولي. وفي الصفحات القادمة، ستحاول الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية، مستعرضة بعدها التاريخي، والآراء المختلفة حولها ، ثم ربطها ببعدها الفكري، حيث ستقدم الدراسة لاتجاهات تعريف الاخبار، ومجالات تقويمها، وطريقة عرضها وربطها بالنظريات الفكرية التي تنظم دور الوسيلة الاتصالية في المجتمعات المختلفة . فمعظم الدراسات السابقة في هذا المجال، تناولت قضية التدفق الاخباري الدولي من زاوية التوازن، وعدم التوازن، في عملية توزيع الاخبار، دون ربطها ببعدها الفلسفي، ورؤية الانظمة المختلفة لمفهوم الخبر، وطريقة معالجته. وفي هذه الدراسة، سيحاول الكاتب القاء الضوء على هذا البعد الذي يمثل، في الواقع، المحور الرئيس لهذه المشكلة.

لمحة تاريخية

بدأت المبادىء المتصلة بالتدفق الاعلامي الحر Free Flow of Information تأخذ مكانها دوليا خلال الحرب العالمية الثانية . في ذلك الوقت، ابرزت السياسة الدولية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ، كقوة مؤثرة في تشكيل النظام الدولي. هذه الهيمنة انعكست في معظم الوثائق والمعاهدات الدولية التي وقعت اثناء، وبعد الحرب، حيث صبغت هذه الوثائق والمعاهدات الايديولوجية الغربية. واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان

تدعم نظامها الحر لتدفق المعلومات، هذا النظام الذي كرسه التعديل الاول First Amendment على الدستور الامريكي، وعملت الولايات المتحدة على فرض هذا النظام، ليصبح الركيزة الاساسية لتدفق المعلومات على المستوى الدولي. هذا الوضع يبدو واضحا في بعض وثائق الامم المتحدة ومنظماتها الرئيسية مثل «اليونسكو» .

ففي سنة 1946، اصدرت الامم المتحدة اعلانها بشأن حرية تدفق المعلومات Declaration on Freedom of Infomation، الذي دعا دول العالم الى تطبيق سياسات اعلامية، تدعم سريان المعلومات الحر بين الدول، واكد حقوق الأفراد في البحث، ونقل المعلومات دون قيود أو ضوابط[1] وأكدت الفقرة الثانية من دستور اليونسكو الذي صدر سنة 1945، ضرورة ترويج فكرة التدفق الحر للمعلومات بين الدول من خلال الكلمة والصورة[2]. ففي سنة 1948، واثناء انعقاد مؤتمر جنيف بشأن حرية تدفق المعلومات ، أكدت الدول الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بأن الحرية الحقيقية لتدفق المعلومات لا يمكن ان تصبح أمرا واقعا ، ما دامت وسائل الاتصال الغربية واقعة في دائرة احتكار مجموعة صغيرة من الرأسماليين. وفي نفس السنة، فازت الدول الغربية باظهار هيمنتها الدولية في مجال تدفق المعلومات ، من خلال استصدار وثيقة دولية جديدة هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان Universal Declaration of Human Rights، الذي أكد حقوق الافراد في البحث والحصول على المعلومات بواسطة أي وسيلة اتصالية ، وبصرف النظر عن الحدود الدولية للدول[3]. ويؤكد الباحث الامريكي Schiller (1981: 162) ان التركيز على مبدأ التدفق الحر للمعلومات، بعد الحرب العالمية الثانية، يمثل جزءا من المخطط الامريكي الرأسمالي، للحصول على شرعية دولية لهذا المبدأ. وان القوى الرأسمالية استغلت تزايد الحديث عن الحرية كمطلب اساسي للمجتمع الدولي، بعد الحرب، لتدعم مبادئها على المستوى الدولي. هذه الحرية تشمل حرية رأس المال، الموارد والثروات، وكذلك حرية تدفق المعلومات .

وفي نهاية الخمسينات، وبداية الستينات، شهد النظام الدولي ظاهرة انحسار الاستعمار Decolonization Process بأشكاله القديمة . فقد استقلت اعداد كبيرة من دول العالم المستعمرة (بفتح الميم). هذا التطور اثر بشكل فاعل على المجتمع الدولي، والتوازنات الدولية القائمة في تلك الفترة. وسعت الدول المستقلة حديثا للحصول على مكان مناسب لها في النظام الدولي بعد ان شعرت بالضغوط التي تمارسها الدول الصناعية عليها في المجالين الاقتصادي والاتصالي. ففي مجال الاتصال، أكدت الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات الدولية المعنية في الفترة ما بين 1947 - 1951 ان وكالات الانباء الدولية لا تخدم الا المناطق التي تهيىء لها فرصا للربح المادي، في حين تتجاهل اخباريا

المناطق التي لا تستطيع ان توفر المطلب المادي لهذه الوكالات (Oledzki, 1981: 155) . وكما تشير تقارير هيئة الامم المتحدة فان قدم السبق للحديث عن مشاكل الاتصال الدولي يعود الى سلفادور لوباز الوزير الفلبيني الذي قدم خلال تلك الفترة تقريرا حول الموضوع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة. وفي سنة 1959 خلال الجلسة (27) للجنة حقوق الانسان Commission for Human Rights التي عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية في بانكوك (1961)، سانت ياجو (1960)، واديس ابابا (1962) نبه خلالها المجتمعون الى الدور المزدوج لوسائل الاتصال في الدول النامية، الدور الاعلامي، والدور التعليمي .

وعلى صعيد آخر، يرى باحثون اخرون ان الفكرة الاصلية لانشاء نظام جديد لتدفق المعلومات، هي فكرة امريكية. يقول: Cuthbert (1980: 104) ان الاحباطات التي عبرت عنها دول العالم الثالث، بشأن النظام الحر لتدفق المعلومات، هي نفس الاحباطات التي عبر عنها الامريكيون، خلال الاتفاق الاحتكاري لسوق الانباء 'News Agencies Cartel Era، الذي كان سائدا في بداية القرن بين وكالات الانباء العالمية. خلال تلك الفترة، اعتقد الامريكيون بأن تغطية اخبارهم في ظل الاتفاق الاحتكاري، لا تعكس الواقع الامريكي ولا الثقافة الامريكية، فقد تميزت التغطية الاخبارية للمجتمع الامريكي بالسطحية من حيث النوعية، والمحدودية من حيث الكم. فالاخبار الامريكية التي تناقلتها وكالات الانباء كانت مشوهة، وقليلة، ولا تعكس الصورة الامريكية الحقيقية. غير ان هذه الحقيقة لم تمنع الامريكيين من مجابهة الدول والمؤسسات في العالم الثالث، التي بدأت تشكو الواقع الاعلامي الحالي الذي يعكس تجاهلا واضحا لاخبارها من حيث النوع والكم .

ويبدو ان عقد السبعينات كان الفترة الحاسمة لاثارة المشاكل المتصلة بالتدفق الاخباري الحر، حيث بدأت دول العالم الثالث بتوجيه اتهامات مباشرة، لوكالات الانباء الغربية بسبب تجاهلها لواقع هذه الدول، والاحداث التي تجري فيها. فقد بدأت هذه الدول المطالبة بانشاء وكالات انباء اقليمية لمواجهة التجاهل المتعمد لواقع الحياة في هذه الدول، من قبل الوكالات العالمية. وتذكر Righter (1978: 83) ان العالم الثالث، خلال هذه الفترة، كان يتحدث عن كمية المعلومات، اما النوعية فلم تكن قضية رئيسة . وخلال نفس الفترة جاءت دعوات متكررة، ومستمرة لانشاء وكالات انباء اقليمية، ففي سنة (1973)، ناقش الاجتماع الرابع لقمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في الجزائر، الحاجة الى تحرير المعلومات من الهيمنة الاستعمارية، وفي نفس الاجتماع أوصت الدول المشاركة بضرورة انشاء وكالة للمعلومات تشارك فيها جميع دول حركة عدم الانحياز. ويشير

Oldezki (1981: 157) الى ان عملية تحرير المعلومات من السيطرة الاستعمارية تطلبت اقامة نظام اعلامي عالمي جديد . وفي آذار سنة (1976)، استخدم الهادي نويرة رئيس وزراء تونس في تلك الفترة، ولاول مرة، عبارة «النظام العالمي الجديد للاعلام» New World Information Order، خلال ندوة لدول حركة عدم الانحياز عقدت في تونس .

وخلال عامي 1974 و1976 تجنب المؤتمر العام لليونسكو استصدار اعلان واضح حول دور وسائل الاتصال، بسبب رفض الدول الغربية الاشارة الى فكرة المسؤولية الحكومية لوسائل الاتصال في هذا الاعلان. وفي سنة 1977، تشكلت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم، وأوضح رئيسها Sean McBride ان دور هذه اللجنة هو دراسة وتحليل مشاكل الاتصال دوليا (Singh & Gross, 1981 : 107) . وفي 22 تشرين الثاني سنة 1978، صدر الاعلان الخاص بوسائل الاتصال Mass Media Declaration عن المؤتمر العام لليونسكو، الذي شجع استمرارية التدفق الحر للمعلومات ، ولكن بصورة افضل واوسع مما كان سائدا. وفي بداية 1980، قدمت «لجنة ماكبرايد» تقريرها الى اليونسكو، الذي دعا الى «نظام اتصالي أكثر عدلا، وأكثر توازنا من النظام السائد» (Oledzki, 1981: 157) .

آراء متباينة

وحين قدمت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم تقريرها حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، برزت آراء متباينة على الساحة الدولية حول هذا التقرير وقبل ان نعرض لبعض هذه الاراء ، نرى ضرورة تلخيص المناظرة الدولية، ومواضيعها، التي نوقشت خلال السبعينات والثمانينات. فقد اشار Rosenblum (1977: 816) الى ان انتقادات العالم الثالث، خلال السبعينات للدول المتقدمة، يمكن تلخيصها في نقطتين بارزتين :

الأولى: ان الصحافة الغربية تقدم، خلال تغطيتها الاخبارية صورة غير واضحة وسطحية عن «الواقع» في دول العالم الثالث. وكثيرا ما تقدم اخبار هذه الدول من خلال منظار متحيز ثقافيا. وتركز على الاحداث الدرامية والعاطفية او ما يعرف باخبار الانقلابات والزلازل Coups & Earthquakes Syndrome. وهذه النوعية من الاخبار لا تعكس حالة عدم التوازن في سريان المعلومات وحسب بل تقدم صورة ضارة لعملية التنمية في هذه الدول .

الثانية : ان احتكار الغرب لتوازن الأخبار ادى الى ان معرفة دول العالم الثالث باخبار بعضها بعضا، يتم من خلال وكالات الانباء العالمية المتمركزة في نيويورك، لندن، باريس، هذه الظاهرة أدت الى حالة استعمارية حديثة، وهيمنة ثقافية Cultural

Domination لثقافات الدول التي تتبعها هذه الوكالات على حساب الثقافات الوطنية لدول العالم الثالث .

اما خلال الثمانينات، فيشير Richstad & Anderson (1981: 12) الى ان المناظرات الدولية تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية، تتعلق بمشاكل الاتصال الدولي، **المحور الأول** : قضايا تتعلق بتأثير الاتصال الدولي على الثقافات الوطنية، والمحلية، والنظم الاجتماعية والاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي، والأهداف التنموية، ونظام القيم ومواضيع اخرى . **المحور الثاني** : قضايا السيطرة الاتصالية على السيادة، الحقوق، المسؤوليات، الخصوصية Privacy، الحصول على المعلومات، علاقة الهيمنة والتبعية، المشاركة الدولية، التدفق الحر والمتوازن للمعلومات . **المحور الثالث** : قضايا متعلقة بالمصادر الاتصالية ودورها في تنمية انماط اتصالية جديدة، وبنى تحتية، ومواد وبرامج، واتفاقات التبادل الاخباري ونقل التكنولوجيا، التدريب والمساعدات والقروض وغيرها . وهذا يوضح ان النظام الاعلامي الدولي الجديد الذي تطالب معظم دول العالم بتطبيقه، لم يقتصر فقط على قضية تبادل المعلومات بين الدول، بل امتد ليناقش قضايا كثيرة ومتعددة متصلة بالبناء الاتصالي الدولي وما يعانيه من مشاكل .

وهكذا . . وبعد ان صدرت توصيات «لجنة ماكبرايد» المطالبة بنظام اعلامي جديد يكون أكثر عدلا، وأكثر توازناً من النظام الاعلامي الحر، تصاعدت أصوات مؤيدة ، واخرى معارضة. وعلى وجه التحديد، رحبت اطراف الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث بالفكرة، وعارضتها الدول الغربية باستثناء بعض الاصوات الاكاديمية فيها . فعلى صعيد العالم الثالث، يرى المصمودي ان دول العالم الثالث ايدت وسعت الى ايجاد نظام اعلامي جديد لاسباب ديمقراطية تهدف الى انشاء علاقات متوازنة، وعادلة في المجال الاتصالي الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويشير ايضا الى ان الهدف الرئيس، لدول العالم الثالث، هو ايجاد علاقات دولية مبنية على اساس عادل ومتوازن بين اطراف النظام الدولي في مجال الاتصال، وللاطمئنان بأن هذه المبادىء تطبق بشكل عادل على كل الدول، وليس فقط في حالة «من يملك» منها. ويؤكد المصمودي ان من بين الاسباب التي دفعت العالم الثالث الى المطالبة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد ان المعلومات المتداولة دوليا، والمتصلة بالاخلاق والثقافات والقيم السياسية، والمرتبطة ببعض الدول، قدمت بشكل مشوه على عكس المعلومات المقدمة حول دول اخرى، ويضيف ان مجالات اختيار المعلومات صبغت بوعي أو بغير وعي بالمصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة، والدول التي تدخل ضمن دوائرها (Masmoudi, 1979: 174, 178) .

وقد عكست ردود الفعل في العالم الثالث اهتمام شخصيات قيادية، كان من ابرزها انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند السابقة التي قالت في مؤتمر الاتصال لدول حركة عدم الانحياز NAMEDIA، الذي انعقد في نيودلهي في التاسع من كانون اول 1983 «اننا نريد لعالمنا ان يتحدث بصوت واحد حول السلام، وبأصوات متعددة حول القضايا الاخرى، الثقافية، السياسية، والاقتصادية . . «ان تسمع» هذا حق اساسي، يثمن من كل انسان، وكل جماعة، وكل دولة، لكن على مر التاريخ فان أصوات الاكثرية قد حكم عليها بالصمت، بينما فازت دائما أصوات الأقلية، واشارت غاندي في خطابها المطول، الى ان عمليات التنمية والتغيير، التي يشهدها العالم الثالث، تبدو كأنها لم تحدث. وهاجمت بشدة مديري الصحف ومحرريها، ووصفتهم بأنهم متحيزون «للوصفة» الغربية في تعريف الاخبار وتقويمها . هذه الوصفة التي ترى ان القوة، المكانة، الثروة والجنس تصنع اخبارا، بينما الفضيلة، الحالة السوية ، العمل الجاد والتواضع لا تصنع اخباراً[4] .

ويشير Mankekar (1981: 160) أحد رجالات الاعلام في الهند، الى ان تقرير «لجنة ماكبرايد» حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، قدم على انه اطار عام لحل مشكلات عدم التوازن والتحيز التي تميز بها النظام الحر لتدفق المعلومات، واضاف ان التقرير اشار الى حق دول العالم الثالث في المحافظة على ثقافاتها، واتخاذ سياسات خاصة بها لحماية هويتها الثقافية والاقتصادية ومصالحها الأمنية. وقال ان التقرير اعلن بوضوح ان حريات الانسان هي واحدة . . من أهم المهام الملقاة على عاتق وسائل الاتصال، ومنها الحريات المتعلقة بسر يان المعلومات . ويؤكد Aggarwala (1981: XV) احد الخبراء الهنود العاملين باليونسكو ان القائمين على وسائل الاتصال في الدول الغربية اعترفوا بعدم قدرتهم على اعطاء تعريف محدد للنظام الجديد، وتصوروا انه عملية «مخادعة» تقوم بها دول العالم الثالث للسيطرة على وسائل الاتصال، وتسييرها لصالحها، ويضيف ان النظام الجديد، كما قدمه تقرير «لجنةماكبرايد» يتعامل مع قضايا متعددة، ويشخص مشاكل الاتصال من خلال ابعاد عديدة، تشمل النواحي التقنية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية .

وعلى صعيد اخر اكد الاتحاد السوفيتي، ودول الكتلة الشرقية تأييدهم غير المتحفظ لتقرير لجنة ماكبرايد، حول اقامة نظام اعلامي جديد. يقول Zassoursky & Losev (1981: 119, 120) ان التوصيات التي انبثقت عن هذا التقرير كانت قد ركزت على أهمية وسائل الاتصال في تقوية حالة الفهم المشترك من أجل الصراع بهدف اقامة سلام عالمي، وانهاء التسلح. واضافا الاتحاد السوفيتي يعتبر واحدا من الدول التي لعبت دورا حاسما من أجل انشاء نظام اعلامي دولي جديد، يقوم على اساس احترام السيادة الوطنية National Sovereignty لدول العالم. واشارا بوضوح الى ان الاتحاد السوفيتي يعتبر التقرير مساهمة

جادة من أجل وضع المعلومات في خدمة السلام والتقدم العالمي ، موضحين ان تقرير اللجنة، قدم دليلا واضحا على ان وسائل الاتصال في دول ما يعرف بـ«العالم الحر» تقع فريسة لمصالح الاحتكارات التجارية الضخمة . ويؤكد Oledzki (1981: 162)، ان الدول الاشتراكية ايدت النظام الاعلامي الدولي الجديد، لاعتقادها بأن النظام الحر يتميز بصفته التجارية Commercialization البحتة، التي تضع وسائل الاتصال في ايدي مجموعة من المؤسسات الخاصة تمثل عقبة حقيقية في وجه دقرطة (يجعله ديمقراطيا) تبادل المعلومات بين الدول .

اما الدول الغربية، فقد اخذت موقفا معارضا لتقرير اللجنة، واعلنت ان التدفق الاعلامي الحر يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التفاهم، والسلام العالمي، ففي مؤتمرهم «أصوات الحرية» الذي عقد في فرنسا سنة 1981، والذي ضم ممثلين لعشرين دولة غربية، أكدت هذه الدول تحذيرها من تزايد الرغبة لدى بعض الدول لتقديم مصالحها على مصالح الأفراد ، خاصة في ما يتعلق بعملية سريان المعلومات، واتفق المشاركون في المؤتمر على ان وضع أي قيود على عملية تبادل المعلومات ، يعد مخالفة حقيقية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والدساتير والمواثيق الدولية، مثل دساتير كل من الامم المتحدة واليونسكو. واضافوا ان مصالح الأفراد، وكذلك مصالح الدول، مرتبطة بشكل مباشر بحرية سريان المعلومات بلا قيود[5] .

ويشير Anderson (Undated: 27) رئيس لجنة حرية الصحافة العالمية World Press Freedom Committee، وهي تجمع صحفي امريكي، الى ان اللجنة مهتمة جدا بما تثيره بعض الدول الاعضاء في اليونسكو، ومن خلال التشجيع المستمر من بعض الاداريين في المنظمة الدولية، حول انشاء نظام اعلامي دولي جديد تهيمن من خلاله بعض الحكومات، على وسائل الاتصال، بواسطة السيطرة المباشرة. ويضيف ان من دواعي «السخرية» ان معظم هذه الدول تتبع النهج السلطوي في الحكم، الذي لا يتيح للناس معرفة الاخبار سوى تلك التي تخدم مصالح الحكومات . ويؤكد Anawalt (1981: 125) ان تقرير «لجنة ماكبرايد» يتعارض في بعض توصياته مع التعديل الاول للدستور الامريكي . هذا التعديل الذي حدد ملكية وسائل الاتصال في القطاع الخاص ، وحرم اي شكل من اشكال التدخل الحكومي في ملكيتها . ويشير Snijders (1978: 19) الى ان النظم السلطوية تتميز في عدم قدرتها على قبول التناقض Contradiction، وعدم رغبتها في قبول النقد والاستفادة منه. هذه الطريقة في التفكير هي التي دفعت بعض الدول للمناداة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد. لقد كان الأَوْلى ان تطرح هذه الدولة مشكلة عدم التوازن في عملية سريان المعلومات بطريقة لا تنتقص من حرية التعبير وحرية الصحافة . ويضيف Marks

(Undated: 29) في مقالة عنوانها «النظام الاعلامي الدولي الجديد . . فكرة سيئة ترفض الموت» ان بعض دول العالم الثالث تريد ان «تشنق» الوسيط بسبب نشره للاخبار السلبية متوقعة انها بعملها هذا ستحصل على نشر الجانب الايجابي فقط. ولعل انسحاب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اليونسكو يعكس رد الفعل الغربي على موقف المنظمة الدولية من المناظرة التي دارت خلال السنوات الماضية حول اقامة نظام اعلامي دولي جديد. ويندرج تحت رد الفعل هذا موقف الدول الغربية من انتخابات اليونسكو الاخيرة، وموقفها من المدير العام السابق السيد احمد مختار إمبو.

التوازن وعدم التوازن

وهكذا، فان ملخص القضية التي تبنتها دول العالم الثالث، وأيدتها فيها المجموعة الاشتراكية، ان سريان المعلومات بشكل عام، والاخبار بشكل خاص، يسير باتجاه واحد من الدول المتقدمة الى الدول النامية. اما الكم القليل الذي يسير في الاتجاه الآخر فانه مرتكز على ما يعرف بأخبار الأزمات Crisis News وحين نعلم بأن وكالات الأنباء العالمية، ونقصد بها هنا، الامريكيتين «الاسوشيتيدبرس Associated Press، ويونايتدبرس انترناشونال United Press International، والانجليزية رويتر Reuters، والفرنسية Agence France Press، حين نعلم بأن هذه الوكالات تسيطر على (80٪) من المعلومات المتداولة دوليا، تتضح صورة الهيمنة في بعدها الكمي (Argumedo, 1981: 181). ويشير Schiller (1981: 164) الى ان هذه القنوات الدولية للمعلومات، قد سعت منذ نهاية الاربعينات الى بناء نفسها، وتوسيع دائرة هيمنتها دوليا من خلال دعم كامل من الدول التي تتبعها متبنية فلسفة «حرية الفعل المطلق» على المستوى الدولي. هذا المفهوم يمثل في الحقيقة حجر الزاوية لتبرير استقلاليتها، لتتمكن من ممارسة نشاطها دون أي شكل من اشكال المسؤولية الوطنية أو الدولية. بهذه الطريقة فازت هذه الوكالات بشرعية التحرك لخدمة مصالحها، ونقل وجهات نظرها حول الاحداث الدولية طبقا لمصالحها السياسية والاقتصادية. ونتيجة لهذا الوضع، وضمن مفهوم التدفق الاعلامي الحر، فان هذه الوكالات اصبحت غير مسؤولة ـ قانونياً واجتماعياً ـ عن نشاطاتها امام الدول الاخرى حيث تمتد هذه النشاطات، وبهذا اعطى النظام الحر لتدفق المعلومات هذه الوكالات الحق في تحديد ما يصلح وما لا يصلح ليكون خبرا. لقد اعطت هذه الوكالات نفسها الحق لتختار من مجموع الاحداث الدولية والوطنية، وبالتالي فهي المسؤول الاول عن تحديد ما يجب معرفته، وما لا يجب على المستوى الدولي. ويضيف Schiller ان نشأة هذه الوكالات، وطبيعة بنائها بالاضافة الى القواعد التي تتبعها في تقرير ما يصلح للمعرفة، قد جعلها تتجاوز الواقع الاجتماعي والمصالح الوطنية لدول العالم الثالث.

ويشير Cooper الى مفهومي السيطرة والتحيز اللذين تمارسهما الوكالتان الامريكيتان فيقول انهما تقدمان اخبار الولايات المتحدة الامريكية في صورة ايجابية، دون ان يسودها التناقض. فالولايات المتحدة تبدو دائما «عظيمة» من خلال الاصرار على تغطية اخبار التقدم الهائل الذي احرزته في المجالات المختلفة (Richstad & Anderson, 1981: 164)[6]. وفي اطار النقد الذي توجهه دول العالم الثالث ضد وكالات الانباء العالمية، ودورها في تشويه المعلومات، يستشهد Rosenblum (1979: 36) بحادثة تعكس أحدى الصور الحقيقية لفلسفة الخبر في الدول الغربية يقول: اثناء قيام القوات البلجيكية بتحرير مجموعة من الرهائن سنة 1964 في مدينة Stanleyville بالكونغو، كان أحد المراسلين الصحفيين البريطانيين يجوب ارض المطار في المدينة حيث تم نقل الرهائن وهو يصرخ متسائلا «هل هناك بين الرهائن راهبة تتحدث الانجليزية، تعرضت لعملية اغتصاب، لكي اجري معها مقابلة صحيفة». ويعرض Aggarwala (1979: 180) الى حادثة اخرى، يقول ان اول سؤال تقدمت به وسائل الاتصال الغربية في تغطيتها للانقلاب الشيوعي في افغانستان (لم تكن هوية الانقلاب معروفة بعد) ان هل القيادة الجديدة في كابول مع موسكو أم مع واشنطن؟ ويعلق Aggarwala على ذلك بقوله ان وسائل الاتصال الغربية لم تهتم ابدا للتغيير الذي سيحدثه الانقلاب في كابول على الافغانيين انفسهم.

ويضيف Aggarwala (1979) مثالا اخر على كيفية تشويه المعلومات التي تمارسها وسائل الاتصال الغربية قائلاً: اثناء الانتفاضة التي حدثت في زائير في ايار سنة 1978، أوحت وسائل الاتصال الغربية من خلال تغطيتها للحدث ان «السود» المدعومين من موسكو، أو «القتلة السود» المدربين بأيدي كوبية ذبحوا البيض في احدى المدن الزائيرية. ويضيف ان وسائل الاتصال الغربية، اصرت على اعتبار المذبحة «مذبحة للبيض» على الرغم من ان مئات السود قد ذبحوا في الحادث نفسه. ويشير ايضا الى احد التصريحات التي جاءت على لسان احد المسؤولين التنفيذيين في الوكالة الامريكية «الاسوشيتدبرس» الذي قال: «اننا لن نعمل على تغطية افريقيا للافريقيين» ويعلق Aggarwala على هذا التصريح بقوله ان ما قاله المسؤول الامريكي يبدو محيراً، اذا ما أخذنا في الاعتبار الادعاء الذي تجاهر به الوكالة المذكورة بأنها دولية، وليست امريكية وحسب، وتساءل: ماذا يكون رد فعل وسائل الاتصال الامريكية، اذا ما اعلنت الوكالة انها لن تعمل على تغطية اخبار امريكا للامريكيين. ويؤكد Somavia (1976: 20) ان عملية انتقاء الاخبار تتم بوعي كامل بناء على المصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة والدول التي تتبعها، فوكالات الانباء اصبحت الاداة الرئيسة التي تستغل دوليا للمحافظة على «الوضع الراهن» ومنع اي شكل من اشكال التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويضيف ان وكالات الانباء العالمية تعمل بشكل مكثف على ابراز الاخبار التي تعكس التقدم والانجازات التي حققها

النظام المهيمن لصالح دول العالم الثالث، في حين تغيب المعلومات التي تتضمن أي نقد أو تلك التي تبرز الحاجة للتغيير من تغطيتها الاخبارية. ويشير الى ان استعمال النعوت والصفات Adjectives المختلفة يمثل احدى الطرق السياسية التي تنتهجها وكالات الانباء العالمية لتخدم مصالحها، ومصالح النظم التابعة لها. فبعض القيادات الوطنية في العالم الثالث قدمت على انها قيادات «ارهابية» و«متطرفة». وفي الوقت نفسه قدم «التفاوض الدولي» الذي تقوم به دول الثالث على انه لغة طنانة، تتسم بالمغالاة وعدم الصدق، في حين وصف المفهوم نفسه، مقترنا بالدول المتقدمة بأنه «عقلاني ونفعي».

ولكي تكون الصورة اكثر شمولية، فسنعرض في السطور القادمة لرأي وكالات الانباء نفسها. تقول مصادر الوكالات الفرنسية للانباء، ان عملية توزيع الاخبار عالميا، تواجه مشاكل عديدة. من هذه المشاكل، ما يواجهه مراسلو الوكالة من قيود في ارسال رسائلهم الاخبارية، اذ يفترض في كثير من الاحيان، ان تبث الاخبار من قبل الوكالات الوطنية، قبل ارسالها خارجيا عن طريق المراسلين الاجانب. ويبدو ان هذا الاسلوب قد ساهم في نقص كمية الاخبار من ناحية، وتحيزها من ناحية اخرى. ويضيف المصدر ان هناك اكثر من قيد تفرضه حكومات دول العالم الثالث، تصل في كثير من الاحيان الى تأميم مكاتب وكالات الانباء (Richstad & Anderson, 1981:270). ويشير Fuller رئيس وكالات «الاسوشيتدبرس» الامريكية في رده على اتهامات دول العالم الثالث، ان وكالته ليست امريكية، بقدر ما هي عالمية. وانها مستقلة عن كل الحكومات بما فيها حكومة الولايات المتحدة الامريكية. هذه الاستقلالية، بالاضافة للملكية الخاصة Private Ownership التي تتميز بها وسائل الاتصال الامريكية، تعطي الوكالة استقلالية اقتصادية، فالوكالة ليس لها أي صلات مالية سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر بحكومة الولايات المتحدة الامريكية. ويضيف ان الهدف الاول لوكالته هو تزويد وسائل الاتصال المختلفة بتغطية اخبارية موضوعية عن امريكا والعالم ايضا. ويشير الى انه يتوقع اهتماما خاصا من وكالته بانباء العالم الثالث في المستقبل (Richstad & Anderson, 1981:270) ويؤكد Fuller ان تغطية العالم الثالث اخباريا ليست مهمة سهلة. فهي تتطلب فهما مشتركا في طرفي العملية الاتصالية، موضحا ان التهديد بابعاد المراسلين الصحفيين، والرقابة، عاملان رئيسان وراء مشاكل التغطية الاخبارية لهذه الدول. ويشير الى ان القصة الاخبارية الجيدة ستشكل عناوين اينما كان مكانها، سواء في بيروت أو «ديترويت». ويقول Longe في تعليقه الذي يعكس وجهة نظر الوكالة الانجليزية للانباء «رويتر»، ان المشاكل التي تتحدث عنها دول العالم الثالث واقعية، وحلها مسؤولية دولية مرتبطة بجميع الاطراف لكي تتحقق تطلعات هذه الدول في هذا المجال، لكن، يجب الاعتراف بشكل كامل ان التدفق الاعلامي

الدولي يمكن احرازه فقط من خلال تلك الدول التي طورت نظاما ناجحا لتدفق المعلومات داخليا. ويضيف انه من المستحيل ان تمارس دولة ما «الاضطهاد» على المستوى المحلي ثم تطالب «بالتنوير» على المستوى الدولي (Richstad & Anderson, 1981: 274). ويشير Tremaine نائب رئيس وكالة «اليونايتد برس انترناشونال» الى ان هناك عدة اسباب لمشاكل التغطية الاخبارية، منها مشاكل اتصالية، واخرى متصلة بالجو العدائي الذي يقابل به مراسلو الوكالات في دول العالم الثالث. ويضيف ان هناك مشاكل اقتصادية واخرى مهنية متعلقة بالوسائل الاتصالية المتلقية. بالاضافة الى ان المراسلين الصحفيين اناس يقعون في دائرة الخطأ والصواب في حياتهم اليومية (Richstad & Anderson, 1981: 277).

والمشكلة كما يبدو ما زالت موضع خلاف، وان كانت تبدو في حجمها اكبر كثيرا من مسألة التوازن وعدم التوازن في عملية توزيع الاخبار. فالمشكلة كما هو واضح مصدرها الحقيقي الصراع الفكري القائم بين اطراف النظام الدولي. ولعل القائلين بأن المشكلة ليست في توزيع الاخبار فقط، لكنها مرتبطة بكيفية تعريفها والحكم عليها في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هم الاقرب الى الصواب عندما يتم تحليل ابعاد هذه القضية. وفي السطور القادمة، سيتم التعرض الى البعد الفلسفي للخبر في النظم المختلفة، وربطه بدور الوسيلة الاتصالية، والاطار الفكري العام الذي يحكم حركة الناس والاشياء داخل الدائرة التي يهيمن عليها ذلك الفكر المعين.

فلسفة الخبر في النظم السياسية المختلفة

حاول كثير من الباحثين في مجال الاتصال بشكل عام، والاخبار بشكل خاص تعريف الخبر. وجاءت محاولاتهم متفاوتة، ومتأثرة بالنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون اليها. وتشكلت هذه التعريفات حسب الخلفية الثقافية Cultural Background السائدة في المجتمع بشكل عام، وبمفهوم الصحافة بشكل خاص. يقول Izard et al. (1973: 12) ان هذه التعريفات لم تساعد كثيرا على فهم الخبر، لانها قدمته وكأنه شيء جامع Static Object بدلا من تقديمه على انه عملية متفاعلة ومعقدة. باحثون اخرون عرفوا الخبر وفقا لمفاهيم ثقافية وعقائدية، لذلك فاننا نرى عشرات التعاريف المختلفة، دون الوصول الى تعريف واحد جامعة مانع. وبعيدا عن التعريفات التي ترتكز على مضامين فكرية، فقد عرف Desmond (1937: 1) الخبر بقوله انه «مادة الحضارة وثروة الحاضر، ونتيجة الماضي، وخيال المستقبل» وعرفه Martin & Chaudhary (1983: 2) بأنه كل شيء يثير الفضول، ويضيف الباحثان ان تعريف الخبر على هذه الشاكلة يعكس مفهوما عالميا، وذلك لان الانسان اينما وجد في هذا العالم يحمل في داخله صفة الفضول للتعرف على الاشياء والاحداث.

والأمر يبدو مختلفا اذا ما اردنا تعريف الخبر وفقا للفلسفات الفكرية السائدة في العالم. يقول Izard et al. (1973: 12) ان اشهر التعريفات الغربية للخبر واكثرها انتشارا ذاك الذي يعرف الخبر بأنه «كل شيء جديد، يثير اهتمام الجمهور في ما يتعلق بشؤونهم الخاصة والعامة أو علاقاتهم بالمجتمع وافضل الاخبار تلك التي تحتوي على أعلى درجات الاهتمام لاكبر عدد من الناس» . ويضيف ان معظم التعريفات الغربية للخبر تؤكد حالة التغيير كعنصر جوهري من عناصر الخبر. ويشير Martin & Chaudhary (1983: 3) الى ان المجتمعات الغربية تعرف الاخبار طبقا لعناصرها الاخبارية المختلفة. هذه العناصر مثل قرب الحدث أو بعده Proximity، الاهمية، الاهتمام وغيرها . اما المفهوم الشيوعي للخبر فيبدو مغايرا بشكل كلي للمفهوم الغربي. فالخبر في المجتمعات الشيوعية ينظر اليه على انه سلاح عقائدي يخدم اهداف الحكومة والحزب الشيوعي، لذلك يمكن اعتبار الاحداث المختلفة اخبارا بالمنظور الشيوعي، اذا ما ساهمت في عملية خلق وتحسين المجتمع الشيوعي، بعبارة اخرى فان الاحداث المختلفة يمكن اعتبارها اخباراً اذا كانت تمثل عناصر فاعلة في استمرار العملية الاجتماعية Social Process، وليس فقط في كونها احداثاً مثيرة أو احداثاً مرتبطة باشخاص معينين .

يقول Palgunov الذي عمل مديرا لوكالة تاس TASS السوفييتية للانباء ، ان النمط الاخباري السوفييتي لا يعتمد على اهداف اعلامية خالصة، رغم انه يؤكد أهمية الحقائق في بناء الاخبار. ويضيف ان الاخبار يجب ان تكون منظمة وان لا تهتم فقط بنقل الحقائق كما هي . فالعملية الاخبارية هي في الحقيقة عملية تحريض من خلال الحقائق، والاخبار وفقاً للرؤية الشيوعية يجب ان تكون موجهة Instructive (Markham, 1967: 141) . ويؤكد Lendvai (1981:57) ما جاء على لسان Palgunov باستشهاده بفقرة وردت في جريدة البرافدا Pravda السوفييتية، والتي اكدت ان دور الصحافة لا يتحدد في نقل صورة مبسطة عن الاحداث أو الحقائق المتعددة، بل يجب ان تذهب الى ما وراء ذلك في تقديم وصف موجه للاحداث والظواهر المختلفة . اما في الدول النامية، فيرى باحثون في هذا المجال ان تعريف الخبر لا بد ان يتضمن الادراك الحسي، والفهم الواضح للثقافات المختلفة Cultural Perception . فالخبر بالنسبة لهم يجب ان يعمل على خلق حالة من الوعي والاهتمام بالاحداث المختلفة، على ان يستند ذلك، وبشكل حاسم على العامل الثقافي. والخبر، كما ينظر اليه في العالم الثالث، يجب ان يستخدم كأحد المصادر الوطنية في عمليات التنمية (UNESCO,1980: 157 - 81) لذلك فقد انبثقت مفاهيم جديدة للاخبار في العالم الثالث، منها مفهوم الاخبار التنموية Development News . وعلى الرغم من ان هذا المفهوم ما زال غير واضح المعالم والمحددات، الا ان بعض الباحثين حاولوا وضع تصور معين لمعنى

الاخبار التنموية. يقول Aggarwala (1979: 181) ان الاخبار التنموية لا تعكس بالضرورة ايجابية الحدث، بل تتعرض لبعديه السلبي والايجابي على حد سواء فالاخبار التنموية لا تختلف كثيراً عن التقارير الاستقصائية Investigative Reporting التي تعرض للايجابيات والسلبيات حول حدث ما أو واقعة ما . ويضيف ان الاخبار التنموية تعنى بقضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي مشيراً الى ان الصحفي الذي يغطي حدثا تنمويا معينا ، مطالب، وبشكل بارع، ببحث وتقويم ونشر كل الحقائق حول هذا الحدث .

وعلى الرغم من هذا التصور المبدئي لمفهوم الاخبار التنموية الا ان الغربيين، ما زالوا متشككين من هذا المفهوم، الذي يعتبرونه جزءا من عملية الترويج للانظمة السياسية السلطوية وشخوصها في دول العالم الثالث . وبناء على هذه النظرة المتفاوتة لتعريف الخبر في النظم السياسة المختلفة فقد برزت اختلافات اخرى حول مجالات تقييم الاخبار Criteria of News Values ، ومضامينها Contents، وطرق عرضها Presentation . وفي ما يتعلق بمجالات تقويم الاخبار فان الدول الغربية تعتبر عنصر الاهتمام Interest، واحداً من أهم العناصر التي تؤهل حدثاً معيناً لكي يكون خبراً صالحاً للنشر. لكن يبدو ان الاتجاهات الثلاثة متباينة حول كيفية ومسؤولية تحديد درجة الاهتمام لدى الجمهور بحدث ما. في الدول الغربية يلعب مالك المؤسسة الصحفية، أو من ينوب عنه من حراس البوابة الاعلامية Gatekeepers، مثل المحرر أو المندوب، الدور الرئيس في تحديد درجة اهتمام الجمهور بحدث ما، اما في الدول الشيوعية، فان المبادىء الماركسية اللينينية هي المسؤول الاول عن تحديد اهتمامات الجماهير، وبالتالي ما يصلح لان يكون خبراً صالحاً للنشر. وفي دول العالم الثالث، ففي الغالب تتدخل الحكومات، من خلال قوانين معينة، أو اجراءات معينة، لترسم سياسات النشر للاخبار وتحديد دوائر معينة للحركة[7] . ويشير Markham (1967: 143) الى ان عنصر التوقيت Timeliness من العناصر المهمة في تقويم صلاحية الاحداث لكي تكون اخباراً صالحة للنشر في المجتمعات الغربية. ويعزو Martin & Chaudhary (1983: 3) ذلك الى النظرة الليبرالية في تحديد معنى الخبر. فالمجتمعات الليبرالية تتعامل مع الخبر كسلعة تجارية تخضع لمبدأ المنافسة، الذي يمثل بدوره محور البناء الاقتصادي الرأسمالي . ويعللان ذلك بأن الحاجة للمعلومات تتحدد بشكل فاعل بناء على طبيعة النظام السياسي. فالمجتمعات الغربية تعتبر التوزيع الاخباري السريع ذا اهمية بالغة لصانعي القرارات حيث تعتمد الحكومات في بناء قراراتها على الرجع Feedback القادم من الجمهور اما في المجتمعات الشيوعية، فان عنصر التوقيت لا يمثل عاملا هاما في نشر الاخبار، لان هذه المجتمعات لا تقيم وزنا لمبدأ المنافسة بين الوسائل الاتصالية. وما يصلح للنشر يجب ان يخدم بالضرورة العملية الاجتماعية، وتطوير المجتمع الشيوعي

فحسب. وبناء على ذلك، وعلى عكس المجتمعات الغربية، فان عنصر السبق الصحفي Scoop، والجدة Novality لا يمثلان خاصيتين جوهرتين لنشر الاخبار في المجتمعات الشيوعية، لان هدف نشر الاخبار لا يتوقف عند حدود خدمة العملية التسويقية، بل يخدم بالضرورة اهدافا دعائية، وتحريضية وتنظيمية .

اما في دول العالم الثالث، فقد تختلف النظرة الى عنصر التوقيت بناء على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدول المعنية حيث تختلف تركيبة هذه الانظمة من دولة الى اخرى. وتعتمد الاتجاهات الثلاثة عنصر قرب الحدث أو بعده كأحد العناصر المهمة في تقويم الاخبار . وينظر الى هذا العنصر من خلال بعديه الجغرافي والنفسي. فعلى سبيل المثال، تحتل اخبار اوروبا الغربية مساحات كبيرة في وسائل الاتصال الامريكية بسبب الروابط الثقافية التي تربط الولايات المتحدة بهذه البقعة من العالم (Muhammed, 1978: 67) . وقد اثبتت بعض الدراسات في العالم الثالث ان وسائل الاتصال تهتم بدرجة عالية بالمناطق المحيطة بدائرتها الجغرافية والنفسية. ففي دراسة حول تغطية الاخبار الخارجية Foreign News في الصحافة النيجيرية، اكد Nwaneli & Udoh (1982) ان المساحة المخصصة لافريقيا، تجاوزت نصف المساحة المعطاة للاخبار الخارجية. واكد (الصرايرة) الاتجاه نفسه في دراسته حول تغطية الاخبار الخارجية في الصحافة الاردنية. فقد خصصت صحيفتا «الرأي» و«الدستور» الاردنيتان اكبر مساحاتها المعطاة للاخبار الخارجية، لتغطية احداث الوطن العربي(El Sarayrah, 1983: 364) . ورغم عدم توفر دراسات عن التغطية الاخبارية في الدول الشيوعية، الا ان الاتجاه السائد لا يختلف عنه في الحالتين السابقتين .

اما على صعيد تغطية اخبار النخبة Elite، فان الصحافة الغربية تعطي أهمية خاصة لاخبار المشاهير في المجالات المختلفة، بناء على الافتراض القائل بأن هذه الفئة معروفة لقطاعات كبيرة من الناس، لذلك فاخبارهم تندرج تحت باب الاولويات من حيث اهتمام الجمهور بها (Martin & Chaudhary, 1983: 4) . وفي الدول النامية فان اخبار النخبة الحاكمة تتصدر الصفحات الاولى للصحف، واحيانا تلجأ الحكومات الى تحديد المكان المناسب لاخبار النخبة السياسية في وسائل الاتصال المختلفة، وذلك لاضفاء نوع من الهيبة التي يفترضها المنصب السياسي الذي تحتله الشخصية .

اما في المجتمعات الشيوعية، فالمنزلة السياسية Position هي التي تحدد اهمية اخبار صاحبها ، وليست الشخصية نفسها . فالافراد في المجتمعات الشيوعية يمثلون رموزاً اجتماعية فحسب، لذلك فان الافراد لا يصنعون اخباراً الا اذا كان لهم دور مباشر في العملية السياسية والاجتماعية (Martin & Chaudhary, 1983: 4) . اضافة الى ذلك، فان اخبار القادة في المجتمعات الشيوعية يجب ان تقدم بحذر شديد للمحافظة على صورهم

كقادة، فعلى سبيل المثال، اصدرت الحكومة البولندية، سنة 1976 قراراً بعدم نشر أي خبر، أو أي صورة للامين العام للحزب الشيوعي البولندي، الا بتصريح من دائرة الصحافة والراديو والتلفزيون في اللجنة المركزية للحزب (Curry, 1984: 105) وهذا الاجراء يطبق في كثير من الاحيان في الدول النامية . ومن جهة اخرى، فان صحافة الدول الغربية تهتم باخبار المشاهير من اهل السياسة والفن وغيرهم كأداة تسويقية ، في حين تهتم صحافة الدول الشيوعية بالنماذج المتميزة من الافراد ودورهم في تحسين المجتمع الشيوعي . فالصحافة الشيوعية تركز اهتماماتها على النماذج العمالية في المصانع، والمدارس وغيرها من مؤسسات الدولة وتقدمهم كأبطال وطنيين (Martin & Chaudhary, 1983: 4) .

اما فيما يتعلق بمضمون الاخبار، فتركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على النجاحات المختلفة التي تحققت في المجتمع . فمضمون الاخبار يستند في الغالب على الحدث الايجابي Positive Event . في حين ترتكز الرؤية الغربية للخبر على الحدث السلبي Negative Event. (Markham, 1967: 146) وهذا بالطبع يتماشى مع طبيعة المجتمع وفلسفته العامة . ويقول Schoenbach في تفسيره لهذه الظاهرة في المجتمعات الغربية والشيوعية، ان الغرب في طريقه نحو التقدم يتوقع النجاح، لذلك فان الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل حدثاً يمكن ان يكون خبراً هو الفشل، اما في المجتمعات الشيوعية، فان المتوقع في مسيرتها نحو التقدم هو الفشل، لذلك فان النجاح يشكل الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل خبراً صالحاً للنشر.[8] ويعترض (الصرايرة) على هذا التفسير المتحيز قائلا: ان الاتجاهات الثلاثة تتوقع النجاح خلال مسيرتها نحو التقدم والفرق هنا يكمن في الطريقة المتبعة لتحقيق هذا التقدم . فالغرب يسعى الى التقدم من خلال التغيير ، الذي بدوره يفترض التركيز على السلبيات. اما في الدول الشيوعية، ودول العالم الثالث، فان مسيرة التقدم تتم من خلال حالة الاستقرار التي تفترض التركيز على النجاحات. لذلك تركز الصحافة الغربية على الاخبار السلبية في حين تركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على الاخبار الايجابية، (El Sarayrah, 1987: 21) . ويشير Martin & Chaudhary, (1983: 5) الى ان التركيز على نشر الاخبار السلبية في الغرب امر مرغوب ومناسب للنظام العام، بصرف النظر عمن يكون في السلطة. فالاخبار السلبية تشكل حافزا للتغيير ، وبالتالي التقدم . ويضيفان ان المجتمعات السلطوية لا ترغب في التغيير وتخافه ، لذا تركز الصحافة في هذه المجتمعات وبدرجة عالية، على الاخبار الايجابية . ويبدو ان التركيز على الاخبار الايجابية ، في المجتمعات الشيوعية، ودول العالم الثالث، لا ينفي ان هناك مساحة ما للاخبار السلبية، التي تقدم كونها دروساً وتجارب واقعية يمكن الاستفادة منها . وحول

طريقة عرض الاخبار. يقول Markham (1976: 142) ان الغرب ينظر الى الخبر على انه واقعي، حقيقي، متوازن، وكامل. ووظيفة الخبر هنا تتحدد في كونه يمثل سجلا يوميا للاحداث المعاصرة. ويشير الى ان الخبر في المفهوم الليبرالي يجب ان يكون دقيقا، وموضوعياً، غير ان بعض الباحثين في الغرب اقروا الحقيقة القائلة بأن الموضوعية أمر مستحيل تحقيقه. لذلك فقد استبدل مفهوم الموضوعية، بمفاهيم اخرى موازية مثل الدقة، عرض وجهات النظر المختلفة، وعدم التحيز (Martin & Chaudhary, 1983: 8) .

هذا التصور الغربي لمفهوم الموضوعية ، اعترض على واقعيته من خلال دراسات كثيرة اجريت حول تغطية الصحافة الغربية لاحداث العالم الثالث. ومن هذه الاحداث اغتيال الرئيس المصري انور السادات الذي قدم في الصحافة الغربية على انه وجه ديمقراطي «الديمقراطية الغربية»، على الرغم من اجراءاته التي اتخذها باعتقال عدد كبير من معارضيه قبل اغتياله بفترة قصيرة (Achal, 1982: 151). ويشير «سنو» الى تغطية صحيفة «نيويورك تايمز» للاحداث اللبنانية قائلا ان الصحيفة قدمت ما يحدث في لبنان لقرائها على انه صراع بين الديانتين الرئيسيتين في لبنان . . الاسلام والمسيحية. وقرنت الصحيفة الاسلام باليسار، والمسيحية باليمين ، دون النظر الى الابعاد الحقيقية للمشكلة اللبنانية (Sinno, 1979: 62-65). ويؤكد Somavia (1976: 21) التغطية الاخبارية غير الموضوعية في الصحافة الغربية، مستشهداً بتغطية وسائل الاتصال الغربية لبعض المواقف التي اتخذتها منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك)، حيث وصفت هذه المواقف بأنها مسؤولة عن التضخم الاقتصادي العالمي .

وعلى الطرف الاخر ، ترى الدول الشيوعية ان الاخبار يجب ان تكون شخصية Subjective، بمعنى ان تعكس المفاهيم والقيم والمعايير التي يستند اليها الصحفي حول حدث ما، والتي تستمد جذورها من الايديولوجية السائدة في المجتمع. ويرى الشيوعيون ان مفهوم الموضوعية يمثل معياراً رأسمالياً من ناحية، ومفهوما يعكس أحد المحاور الرئيسية للصحافة البرجوازية من ناحية اخرى. يقول Mattelart & Siegelaub (1979:130) ان طبيعة الموضوعية، تفترض وجود واقع خارجي Exterior Reality يمكن وصفه بتجرد، من قبل شخص يملك مهارات كافية. غير ان الحقيقة تقول انه لا وجود لواقع يعرفه الناس سوى ذلك الواقع المعدل من خلال حالة الوعي. لذلك فوصف الاشياء والاحداث مهما كان عملياً وخالصاً من النظرة الشخصية، لا بد ان يخضع للتلوين العقائدي Ideological Connotation. ويضيفان ان هذا المفهوم الرأسمالي «الموضوعية» يفترض في الصحفي، امتلاك مقدرة على تحديد ما هو جوهري لكي يكون صالحا للنشر، وهذا الافتراض يدعم الاتجاه الاخر القائل بأن الموضوعية ليست سوى اختيار متحيز للمعلومات . وكذلك، فان

مفهوم الموضوعية يفترض ان الحكم على الاشياء والاحداث، لا بد ان يكون محددا بالواقع الخارجي للشيء او الحدث المراد وصفه، وهذه ايضا مسألة مستحيلة حتى في حالة «التصوير الفوتوغرافي» الذي يشكل مرآة عاكسة للشيء او الحدث، والسبب ان حالة الوعي التي يحكمها البعد العقائدي ، هي التي تقرر حتى نقل «الصور الفوتوغرافية». لذا يرى Livov و Boglovskiy ان النظرية الشيوعية تنظر الى الخبر، كونه اختياراً مباشراً، وهادفا للحقائق والاحداث التي تمثل المصلحة الاجتماعية التي تخدم سياسة الحزب في عمله الدعائي لتحريك الجماهير للقيام ببناء المجتمع الشيوعي، (Martin & Chaudhary, 1983: 6) . اما في العالم الثالث، فيرى Martin & Chaudhary (1983: 9) ان بعض العاملين في المجال الصحفي يؤكدون أهمية عرض الحقائق بشكل دقيق وموضوعي، غير ان الواقع يقول ان النظر الى مفهوم الموضوعية متفاوت من بلد الى اخر حسب قربه أو بعده من الاتجاهين السابقين .

الخلاصة

يوضح العرض السابق ان مشكلة تدفق المعلومات لا تقف عند حدود التوازن، وعدم التوازن في سريان المعلومات من منطقة الى اخرى، بل تتعدى ذلك لتشكل جزءا من الصراع الفكري الذي يحكم علاقات الاطراف المهيمنة على النظام الدولي. فالمفاهيم المتباينة لمعنى الاخبار، مصدرها الاختلاف في النظرية الفكرية التي تسود كل مجتمع من المجتمعات المختلفة، والتي تؤثر بشكل فاعل على المعايير التي تحكم وسائل الاتصال ووظائفها في المجتمع . ففيما يتعلق بالمجتمعات الشيوعية، يقول Inkeles (1958: 135) الذي وضعه لينين حول وظيفة الصحافة، يؤكد ان الصحيفة لا تقوم بدور دعائي وتحريضي فحسب، بل يضاف الى دورها ايضا التنظيم الجماعي، اما في المجتمعات الغربية، فوظيفة الصحافة تتحدد في ثلاثة، الاعلام، التسلية والترفيه، والاعلان . في حين تحدد دول العالم الثالث دور الوسيلة الاتصالية في المساعدة في دفع عجلة التنمية والتعليم في هذه المجتمعات (McQuail, 1984: 94) . اما في ما يتعلق بمفهوم الحرية Freedom، فالنظرية الشيوعية تعرفها بأنها «امكانية الفعل ضمن حدود الضرورة المدركة» (Prokhorov, 1976: 51) . اما في النظرية الليبرالية فانها تحدد في كونها «ظاهرة روحية ومحسوسة، ترتبط بشكل حتمي بالنشاطات الانسانية، وبالعلاقات القائمة بين الأفراد، وبين الأفراد أنفسهم والاشياء المادية» (Hardt, 1983: 29) . من هنا جاء اهتمام النظم الاشتراكية، وبدرجة كبيرة، بمفهوم الحريات الاجتماعية التي تكفل للمواطنين حق العمل، والراحة والتأمين الاجتماعي والصحي وكذلك التعليم. في حين جاء اهتمام النظم الليبرالية، وبدرجة عالية، بالحرية السياسية التي تركز على الحريات التقليدية مثل الحرية الشخصية، الفكر، التجمع والحرية الاقتصادية (العطيفي، 1973 :18) .

اما في دول العالم الثالث، فتتفاوت النظرة الى معنى الحرية، غير انها في الغالب ترتبط بمسؤولية الوسيلة الاتصالية في خدمة قضايا التنمية بالمجتمع . فالحرية، في اشكالها ، التقليدية لا تشكل ضرورة، بقدر ما يشكل رغيف الخبز ضرورة ملحة في هذه الدول. والجدل حول هذه الاشكالية ما زال قائما في المجتمعات النامية . وعليه فمشكلة التدفق الاخباري الدولي لا يمكن النظر اليها من زاوية عملية توزيع الاخبار، دون ربطها بالبعد الفكري . فالمشكلة كما يبدو تدخل ضمن صراع المبادىء المحكوم بالبعد العقائدي حيث تعمل الانظمة المختلفة على الفوز لمبادئها، وبالتالي نظريتها الفكرية، لكي تحكم النظام الدولي، وعلاقات اطرافه بعضها ببعض .

الهوامش

1. United Nations General Assembly Resolution No. 59, Article (1), 1946.
2. UNESCO Constitution, Paragraph (II), 1945.
3. Universal Declaration of Human Rights, Article 19, 1948.
4. Indira Gandhi. Address delivered on the occasion of holding a media conference of the Non-aligned Nations (NAMEDIA). New Delhi, 9th December, 1983.
5. Declaration of Talloires. Voices of Freedom Conference, Talloires, France, 1981. Journal of Communication 31 (4) 1981 : 113-115.
6. Cited by Schiller in Richstad & Anderson, 1981 : 164.
7. See Markham (1967) and Martin & Chaudhary (1983).
8. Schoenbach, quoted in Martin & Chaudhary (1983:5).

المصادر العربية

العطيفي ، ج.
1973 حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية. القاهرة مطابع الاهرام التجارية.

المصادر الأجنبية

Achal, M.
1982 "The Hero as Villain : Western Media Coverage of the Sadat Crackdown." Gazette 29 (3) : 62-65.

Aggarwala, N.
1979 "What is Development News?" Journal of Communication 29 (2) : 180-181.

1981 "A Third World View." pp. XV-XXI in J. Richstad & H. Anderson (Eds), Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Anawalt, H.
1981 "Is the McBride Communication Approach Compatible with the United States Constitution?" Journal of Communication 31 (4) : 122-128.

Anderson, H.
Undated "Cooperate But Not at the Expense of Our Principles." pp. 25-27 in The Media Crisis. World Press Freedom Committee.

Argumedo, A.
1981 "The New World Information Order and International Power." Journal of International Affairs 35 (2) : 179-188.

Curry, J.
1984 The Black Book of Polish Censorship. New York : Vintage Books.

Cuthbert, M.
1978 "Reaction to International News Agencies : 1930s and 1970s Compared." Gazette 25 (4) : 241-254.

Desmond, R.
1937 The Press and World Affairs. New York : Appleton-Century.

El Sarayrah, M.
1983 "Foreign News in Two Jordanian Newspapers." Journalism Quarterly 63 : 363-365.

1987 Arab World News Coverage in Two American Prestigious Newspapers : A Structural Approach. Unpublished doctoral dissertation, Ohio University, USA.

Hardt, H.
1983 "Press Freedom in Western Societies." pp. 291-308 in J. Martin & A. Chaudhary (Eds), Comparative Mass Media Systems. New York : Longman.

Inkeles, A.
1958 Public Opinion in Soviet Russia. Cambridge, MA : Harvard University Press.

Izard, R. et al.
1973 Fundamentals of News Reporting. Dubugue, IA : Kendall-Hunt.

Lendvai, P.
1981 The Bureaucracy of the Truth : How Communist Governments Manage the News. Boulder, CO : Westview Press.

Mankekar, D.
1981 Whose Freedom ? Whose Order ? A Plea for a New International Information Order by the Third World. Delhi : Clarion Books.

Marks, L.
Undated "New World Information Order : A Bad Idea That Refuses to Die." pp. 29-38 in The Media Crisis. World Press Freedom Committee.

Markham, J.
1967 Voices of the Red Giants. Communication in Russia and China. Ames, IA : Iowa State University Press.

Martin, J. & Chaudhary, A.
1983 Comparative Mass Media Systems. New York : Longman.

Masmoudhi, M.
1979 "The New World Information Order." Journal of Communication 29 (2) : 172-185.

Mattelart, A. & Siegelaub, S.
1979 Communication and Class Struggle 1. Capitalism, Imperialism. New York : International General.

McQuail, D.
1984 Mass Communication Theory : An Introduction. London : Sage Publications.

Muhammed, A.
1978 Foreign News in Eight United States Dailies : A Comparative Analysis. Unpublished Master's thesis. Ohio University, Athens, USA.

Nwaneli, O. & Udoh, E.
1982 "International News Coverage in Nigerian Newspapers." Gazette 29 (1/2) : 31-40.

Oledzki, J.
1981 "Polish Perspective on the New Information Order." Journal of International Affairs 35 (2) : 155-164.

Prokhorov, Y.
1976 "The Marxist Press Concept." pp. 51-58 in Fischer & Merrill (Eds.),

International and Intercultural Communication. New York : Hastings House.

Richstad, J. & Anderson, H. (Eds.)
1981 Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Righter, B.
1978 Whose News? Politics, the Press and the Third World. New York : Times Book.

Rosenblum, M.
1977 "Reporting from the Third World." Foreign Affairs 55 (4) : 815-835.

1979 Coups and Earthquakes : Reporting from the Third World for America. New York : Harper & Row.

Schiller, H.
1981 "Genesis of the Free Flow of Information Principles." pp. 161-183 in J. Richstad & H. Anderson (Eds.), Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Singh, K. & Gross, B.
1981 "McBride : The Report and the Response." Journal of Communication 31 (4) : 104-117.

Sinno, A.
1979 "Media Coverage of the Lebanese Civil War." Unpublished Master's thesis, University of Winsconsin, Madison, USA.

Snijders, M.
1978 "New Information Order is Incompatible with Democracy." Gazette 25 (1) : 111-119.

Somavia, J.
1976 "Transnational Power Structure and International Information." Development Dialogue 2 : 15-28.

UNESCO
1980 Many Voices, One World. Paris : UNESCO.

Zassoursky, Y. & Losey, Y.
1981 "Information in the Service of Progress." Journal of Communication 31 (4) : 118-121.

The International News Flow: Conflicting Definitions and Conceptions

Mohamed N. el-Sarayrah

The dissemination of news among nations has triggered much discussion in recent years, and has become a potential crisis. The coverage of events by the Western media has often been criticized by the Eastern bloc and developing countries for the tendency to overrepresent the rich industrialized countries, to present events in personalized terms and to have a disproportional stress on negativism. On the other hand, Western governments believe that Eastern and Third World countries are too restrictive in the exchange of news among nations. This paper suggests that the problem of news flow is not one of imbalanced volumes of information, but rather a matter of incompatible approaches to conceptualizing and defining what is 'news' and 'newsworthy'. In the West, news is considered a commercial commodity and is defined in terms of interest, proximity, importance, size and novelty. In the communist countries, however, news events are considered as elements in a continuing social process which contribute to the perfection of a communist society. In the Third World, many journalists believe that news must include a cultural perception, and have introduced the concept of 'development news' to deal with issues facing these countries. These different definitions determine how each side views the criteria of news value in particular, and the content and presentation of the news in general.